



ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الدشوا
ESCWA

ورشة عمل افتراضية حول "تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج عامة قائمة على المساواة في جمهورية السودان"

الخرطوم، ٧-٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١

المذكرة التوضيحية

تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع وزارة التنمية الاجتماعية في جمهورية السودان ورشة عمل افتراضية يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١ من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الثانية من بعد الظهر بتوقيت الخرطوم.

١- الخلفية

تشكل اللامساواة مشكلة اجتماعية واقتصادية متنامية ورئيسية في العديد من البلدان العربية حيث تؤثر سلباً على قدراتها على تطوير وتحسين رفاهية السكان. في حين أن أوجه اللامساواة في الدخل كانت في دائرة الضوء وسط أمثلة مذهلة على الاختلالات الاقتصادية، فلقد تبين أن أوجه اللامساواة تنشأ من مجموعة واسعة من العوامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتجاوز أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التعريف الضيق للامساواة باعتبارها قائمة على الثروة والدخل، حيث تنظر في جميع جوانب اللامساواة من حيث صلتها بالاستبعاد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ان الأجندة ٢٠٣٠ تعطي الأولوية للامساواة كهدف مستقل وكقضية شاملة مرتبطة بشكل وثيق في تحقيق جميع الأهداف والوصول إلى تنمية مستدامة، وبالتالي إن الحد من اللامساواة سيكون مفتاحاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالتحديد، يصف الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف المستقل المتعلق باللامساواة، اللامساواة بأنها مسألة متعددة الأبعاد. وهو يسلط الضوء على ضرورة تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأصل الاثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر. ومن هنا، ينبغي تناول اللامساواة من خلال سياسات عامة متعددة الأبعاد تتناسب مع ظروف كل بلد ولا تقصي أي فئة من فئات المجتمع. وتتطلب طبيعة اللامساواة المتعددة الأبعاد اعتماد نهجاً شاملاً ومتسقاً ومتكاملاً للسياسة العامة ليس فقط في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وانما أيضاً في الأبعاد السياسية والأمنية والمالية والنقدية والصحية والتعليمية والتكنولوجية وغيرها. وهذا يجعل إدماج السياسات أداة هامة لمعالجة أوجه اللامساواة التي يقودها الاستبعاد من الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والدعم. وبهدف ضمان معالجة الجوانب المتعددة الأبعاد في عملية صنع السياسات ومراعاة احتياجات جميع الفئات في المجتمع، يجب أن تكون مشاركة أصحاب المصلحة جزءاً لا يتجزأ من عملية صياغة وتنفيذ السياسات التي تستهدف اللامساواة. ويكفل إشراك أصحاب المصلحة معالجة أوجه اللامساواة الناشئة عن الإقصاء الاجتماعي والسياسي على نحو أشمل، حيث سيسمح بالاستماع إلى أصوات جميع المجموعات.

٢- أهداف الورشة

تأتي ورشة العمل استجابةً لطلب وزارة التنمية الاجتماعية في السودان لتقديم الدعم اللازم لبناء قدرات صانعي السياسات في وزارة التنمية الاجتماعية وغيرها من الوزارات والمؤسسات والمراكز المعنية بوضع وتنفيذ برامج وسياسات اجتماعية قائمة على المساواة.

وفي هذا السياق، تهدف ورشة العمل إلى:

- زيادة وتعميق معرفة صانعي السياسة والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني المعنيين بصياغة السياسات والبرامج الوطنية في تصميم وتنفيذ السياسات العامة الموجهة نحو المساواة المتعددة الأبعاد؛
- مواصلة تحسين وتطوير كفاءات المشاركين بشأن إدماج قضايا ومبادئ المساواة في السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عن طريق استخدام السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة كدراسات حالة؛
- تقديم أمثلة إقليمية ووطنية بشأن تطبيق الحقوق والإنصاف والاعتبارات الأخرى في صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها ووضع ميزانيتها؛
- المساهمة في تعزيز وبناء توافق الآراء بشأن قضايا المساواة بين المسؤولين وغيرهم من الأطراف الفاعلة الاجتماعية المعنية بصياغة خطط وسياسات وبرامج التنمية الوطنية؛
- تبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات حول تحديات مواجهة ظاهرة اللامساواة، وكيفية زيادة وتفعيل الوعي والمعرفة المعمقة بأبعاد اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، والسبل والمنهجيات والآليات المعتمدة في تطوير مشاريع هادفة إلى تحقيق المساواة؛
- استعراض بعض المبادرات الدولية والتجارب والممارسات الجيدة في مجال الحد من اللامساواة والتحديات التي تعانيها والدروس المستفادة منها والنظر في تكرارها وتكييفها على المستوى الوطني؛
- تشجيع إقامة الشبكات بشأن قضايا المساواة وتشجيع المشاركين على إقامة الحوار والحفاظ عليه بين المسؤولين الحكوميين المعنيين بتصميم وإدارة سياسات الحد من المساواة.

٣- المشاركون

سيشارك في هذه الورشة ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية وإدارتها المختلفة المسؤولين عن صياغة سياسات عامة مرتبطة بشكل مباشر بالحد من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وعن تنفيذها على المستوى الوطني والمحلي، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارات وإدارات وطنية ومحلية أخرى وممثلون عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المعنيين بقضايا المساواة. وبهدف مضاعفة وتوسيع الاستفادة من محتوى الدليل والمواد التطبيقية، نقترح الإسكوا أن يتوفر لدى المشاركين في ورشة العمل مستوى جيد من المعرفة النظرية والعملية في مجال تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية.

٤- المنهجية

سيتم تنفيذ الورشة بصيغتين متوازيتين. الأولى تشمل مشاركة فعلية لممثلي جمهورية السودان حيث سيجمعون في قاعة اجتماعات في إحدى قاعات وزارة التنمية الاجتماعية في الخرطوم للمشاركة في أعمال هذه الورشة. وتجدر الإشارة إلى ضرورة احترام معايير السلامة (وضع قناع على الوجه) والتباعد الاجتماعي في ظل استمرار تفشي جائحة كوفيد-١٩. وتشمل الصيغة الثانية مشاركة افتراضية لميسري ورشة العمل (أي فريق عمل الإسكوا والخبراء) حيث سيقومون بتيسير جلسات عمل الورشة عبر الإنترنت. وسيتم استخدام منصة مايكروسوفت تيمز الإلكترونية والتنسيق بين الإسكوا ووزارة التنمية الاجتماعية للتأكد من وجود الترتيبات والإجراءات اللازمة لتسهيل الترابط الإلكتروني وتوفير الاتصال عبر الإنترنت والتجهيزات الضرورية في قاعة الاجتماع.

تعتمد ورشة العمل على منهجية تشاركية اختبارية. وهي تستند إلى المعارف العالمية وإلى تقنيات بناء القدرات التي تتلاءم مع الظروف الوطنية لجمهورية السودان وحاجات الكوادر العاملة في الشأن العام وخصوصاً في مجالات السياسات والبرامج الاجتماعية. كما تعتمد المنهجية على مفهوم "التعلم التجريبي" من خلال الاطلاع على حالات عالمية أو عربية أو وطنية وتحليلها بالإضافة إلى تمارين عملية أخرى.

وتتميز هذه الورشة بعملية انتقاء الميسرين وفقاً للاختصاص والتجربة، وفي اعتماد أسلوب الحوار بين الميسرين والمشاركين من جهة، وبين المشاركين أنفسهم من جهة أخرى، وذلك بعيداً عن أنماط التفقيس والمحاضرات التقليدية. وبالتالي، فهي تعتمد على: (١) حلقات نقاش، حول المسائل التي يطرحها المدرب/الميسر طالباً الحوار بشأنها ومقدماً المعلومات والأفكار حولها، والتوصل إلى توافق على مجموعة من الاستنتاجات التي ترسخ معطيات المعرفة والخبرة والقناعة لدى المشاركين؛ (٢) مجموعات عمل، تستهدف تعزيز مبدأ الشراكة والتعاون والتنسيق بين أفراد يمثلون جهات مختلفة في مناقشة المسائل المطروحة عبر الحوار وتبادل الخبرات وتنظيم المبادرات؛ و(٣) إشراك المتدربين في تقييم البرنامج التدريبي، لمعرفة رأيهم حيال منهجية تنفيذ الورشة التدريبية ومدى تحقق أهداف البرنامج.

٥- تنظيم أعمال ورشة العمل

تمتد ورشة العمل على فترة يومين متتاليين حيث ينقسم اليوم الأول إلى ثلاث جلسات تدريبية بالإضافة إلى جلسة افتتاحية، ومدتها الإجمالية ٥ ساعات يتخللها استراحة قهوة. أما اليوم الثاني فينقسم أيضاً إلى جلستين تدريبيتين بالإضافة إلى جلسة ختامية، ومدتها الإجمالية ٥ ساعات يتخللها استراحة قهوة. وسيتم مراعاة المرونة في توقيت الجلسات بناءً لمتطلبات عملية التدريب وتلاؤماً مع طبيعة المواضيع المطروحة والأعمال التطبيقية ذات الصلة.

٦- الوثائق ولغة الورشة

ستقوم الإسكوا بإرسال الدليل الذي سيتم استخدامه لتدريب المشاركين وأي مواد أو وثائق أخرى مرتبطة عبر البريد الإلكتروني قبل أسبوعين من تاريخ انعقاد الورشة لإتاحة الفرصة أمام المشاركين للاطلاع على محتوى الدليل مسبقاً. كما سيتم تزويد جميع المشاركين بالرابط الخاص بورشة العمل قبل خمسة أيام من تاريخ انعقادها. تعتمد الورشة اللغة العربية في العرض والتدريب والمناقشات.

٧- المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى توجيه المراسلات إلى السيدة أنجلا سماره، قسم العدالة الاجتماعية، مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة (الإسكوا)، هاتف: ٩٧٨٨٩٤-١-٩٦١ / بريد إلكتروني: samaraa@un.org.